جامعة مولود معمري -تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

فرقة بحث :prfu إشكالية التنمية والرهانات السياسية المعاصرة في الدول الريعية

فرقة بحث :prfu الإدارة العامة الجديدة ورهان جودة الخدمات العمومية في الجزائر

ملخص المداخلات المقدمة خلال الملتقى الدولي (حضوري وعن بعد) حول:

الحوكمة العمومية في الدول الريعية: رهانات وتحديات

المنعقد بتاريخ: 17 ديسمبر 2024- بمقر كلية الحقوق والعلوم السياسية ببوخالفة

رئيس الملتقى: أ-د فضيلة عكاش

رئيسة اللجنة العلمية للملتقى: د. كريمة لعرابي

رئيسة اللجنة التنظيمية للملتقى: د. فلة كحلي

Proceeding des communications présentées dans le cadre du colloque international intitulé:

La Gouvernance Publique dans les Etats Rentiers : Enjeux et Défis

I- تقديم الملتقى:

تجني الدول الريعية معظم إيراداتها من ريع خارجي، وتتميز بخصائص مشتركة أساسها، مركزية التسيير العمومي وضخامة الانفاق العام المجسد في سياسات توزيع اجتماعي واستثمارات عمومية واسعة، إضافة الى ضعف المشاركة السياسية للفواعل غير الرسمية ودورها الثانوي في المجال التنموي. وقد تم تبرير تلك المميزات بضعف نصيب الجباية العادية في الإيرادات العمومية، في حين أنها تعتبر، في الديمقراطيات الليبرالية، أساس العقد الاجتماعي القائم على ارتباط حق المشاركة السياسية بدفع المواطنين للضرائب ومدى مساهمتهم في تمويل الخزينة العمومية. مقابل ذلك، تستفيد الدول الريعية من استقلالية تمويلية تجعلها تحتكر تسيير الانفاق العمومي وتقلص هامش الحريات السياسية، وتعرقل ظهور مراكز نفوذ مستقلة عن الدولة.

غير ان خصوصيات الدول الريعية في الواقع مختلفة، وقد أظهرت عدة تجارب ان تلك الركائز النظرية ليست حتمية، وانها غير قابلة للتعميم. فتحقيق التنمية وضمان الاستقرار السياسي من الأهداف الأساسية لكل الدول مهما كانت مميزاتها وطبيعة أنظمتها السياسية. يضاف الى ذلك ان متطلبات العولمة الاقتصادية وتداخل العلاقات الدولية وتبعية الدول لبعضها البعض وللمنظمات الدولية وشروطها، يجعلها مضطرة للسعي لتكريس مقومات الحوكمة والتسيير العمومي الجديد لتحقيق فعالية وفاعلية الأفعال الحكومية والسياسات العامة القطاعية.

بالفعل، فمع بروز العولمة والانفتاح الواسع على السوق ظهرت مصطلحات الحوكمة العمومية، والحكامة الراشدة والتسيير العمومي الجديد كمصطلحات معولمة، تكررها الأجندات الحكومية للدول كوصفة حديثة لتفعيل الاداء الحكومي والنهوض بالقطاع العام وترقية أداء مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية. ويهدف هذا النمط الجديد في التسيير إلى تغيير محور اهتمام القطاع العمومي تجاه "النتائج" بدل "المدخلات"، وذلك وفق آليات وميكانيزمات مستنبطة من القطاع الخاص، أو من خلال إشراك الفواعل المجتمعية كالقطاع الخاص والمجتمع المدني في إنتاج وتقديم الخدمات العمومية، إضافة إلى اعتماد مقاربات كمية لترشيد النفقات العمومية وكيفية لتحسين نوعية الخدمات

انطلاقا مما سبق سترتكز إشكالية الملتقى حول المقومات الداخلية والخارجية المساهمة في تكريس الحوكمة العمومية كآلية لترشيد الفعل الحكومي في الدول الريعية، انطلاقا من نقد التوجه النظري القائم على حتمية عدم التوافق بين الحكامة والدول الريعية، ومن خلال دراسة عدد من التجارب الواقعية والخصوصيات التي تتميز بها تلك الدول والظروف المحلية والدولية التي تحفز التوجه نحو ضرورة عصرنة التسيير العمومي وتكريس مبادئ الحوكمة العمومية.

- محاور الملتقى:

المحور الأول: الاطار النظري المحدد للعلاقة بين الحوكمة العمومية وخصوصيات الدول الريعية

المحور الثاني: الظروف والمقومات الداخلية والخارجية للتوجه نحو تكريس الحوكمة العمومية في الدول الريعية: - المطالب التنموية الداخلية،

-الازمات الاقتصادية العالمية وآثارها،

-مشروطية المنظمات الدولية،

-متطلبات العولمة

المحور الثالث: آليات تكريس الحوكمة العمومية في الدول الريعية:

-مقاربة اللامركزية وتقليص حجم الجهاز البيروقراطي لتسيير أحسن للقطاع العام في الدول الريعية.

-مقاربة السوق: تفعيل دور القطاع الخاص، وتكريس الشراكة بين القطاعين العام والخاص(ppp)

-مقاربة النوعية والشفافية في الأداء الحكومي للدول الريعية (التحديث والرقمنة، تأهيل الموارد البشرية، محاربة الفساد...).

-المقاربة التشاركية واسهام فواعل لادولاتية في الفعل الحكومي

المحور الرابع:تجارب رائدة في تكريس الحوكمة العمومية وتفعيل الآداء الحكومي في الدول الريعية

-تحقيق التنويع الاقتصادي

-تحسين الخدمات العمومية

-فتح مجال الحريات والتعددية

- تكريس دولة القانون والمحاسبة

II- برنامج الملتقى:

	اسم ولقب المتدخل	عنوان المداخلة	مؤسسة الانتماء
01	د. لعرابي كريمة	التجربة الماليزية في الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي	جامعة تيزي وزو
02	أ.د محمد هاشم فالوقي	الريع والحوكمة مقاربة ليبية	جامعة طرابلس
03	د. بلهواري كريمة	حوكمة سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر: دراسة في التحديات والآليات المقترحة بناء على التجارب الدولية الناجحة	جامعة تيزي وزو
04	أ.د فراس عباس هاشم	العراق وسياسات الحوكمة تجاه تحقيق فرص التنمية المستدامة: دراسة في الآليات والفرص والتحديات	جامعة البصرة
05	د. سايل مليكة	الذكاء الاصطناعي كآلية لحوكمة القطاع العمومي: التجربة الإماراتية، أي درس للجزائر في ظل الإستراتيجية 2021-2030 للذكاء الاصطناعي	جامعة تيزي وزو
06	أ.حاكم فضيلة	الحوكمة العمومية في النرويج كآلية لترشيد تسيير الريع النفطي	جامعة تيزي وزو

مناقشة عامة

الجلسة الثانية: 11:15–13: 00

رئيسة الجلسة : د. أبركان فؤاد

رابط الجلسة : meet.google.com/pke-hyoy-ijg

	اسم ولقب المتدخل	عنوان المداخلة	مؤسسة الانتماء
01	أ.د عكاش فضيلة	الدول الريعية ولعنة الموارد الطبيعية: بين الحتمية النظرية والخصوصية المحلية	جامعة تيزي وزو
02	أ.د فاضل أمال-أ.د بوعيسى سمير	الوصاية المركزية على المجالس المحلية في ظل الدولة الريعية: المخطط البلدي للتنمية نموذجا	جامعة الجزائر 03
03	د.بن مشيرح أسماء	إدارة قطاع النفط في أنغولا بين مقاربة مكافحة الفساد والتنويع الاقتصادي	جامعة تيزي وزو
04	د. بون ولد باهي	الحوكمة والدولة الريعية في موريتانيا: من الدولة المنجمية إلى الدولة النفطية	جامعة نواكشوط
05	أ.د حمليل نوارة	فشل القرض السندي للخزينة العمومية في مواجهة أزمة الاقتصاد الريعي	جامعة تيزي وزو
06	د.بلخشعي محمد أمين	الرقابة القضائية كآلية لتكريس الحوكمة العمومية في الدول الريعية (حالة الجزائر)	جامعة الجزائر3

مناقشة عامة

الجلسة الثالثة: (13: 00 -15:00)

رئيسة الجلسة: د. سايل مليكة

رابط الجلسة : meet.google.com/pke-hyoy-ijg

	اسم ولقب المتدخل	عنوان المداخلة	مؤسسة الانتماء

01	د.عادل عبد الصادق	فضاء السيبراني والسياسات العامة: تح وفرص في بيئة مضطربة	المركز العربي لأبـ الفضاء الالكتروني- القاهرة
02	د. شيخ فتيحة	وكمة التنمية في نيجيريا: تحديات الـ وفرص الإقلاع	جامعة تيزي وزو
03	أ.عطيش يمينة	آليات حوكمة الريع في سلطنة عمان: بين الطموح والواقع	جامعة تيزي وزو
04	أ.كحلي فلة	حوكمة قرارات صندوق الاستثمارات العامة كآلية للتنويع الاقتصادي السعودي	جامعة تيزي وزو
05	أ.غارو حسيبة	الحوكمة والفساد الإداري والمالي: دراسة باستخدام التحليل البيبليومتري	جامعة تيزي وزو

مناقشة عامة

الجلسة الرابعة: (15:00 - 16:00)

رئيس الجلسة: د. قشي عشور

رابط الجلسة: meet.google.com/pke-hyoy-ijg

	اسم ولقب المتدخل	عنوان المداخلة	مؤسسة الانتماء
01	أ.د زكريا حسن حسين أبو دامس	الإصلاح السياسي والحوكمة الرشيدة: الأردن نموذجا	المملكة الاردنية
02	أ.د حمدي نجية	التخطيط المركزي للتنمية وأثره ي التفاوت التنموي بين الأقاليم في ال	جامعة تيزي وزو
03	محمد السعيد بن غنيمة	الحوكمة العمومية ودورها في تعزيز مكافحة الفساد في الجزائر (المؤشرات والملامح)	جامعة ورقلة
04	د. حدادي جلال د.بوصبوعة مصطفى	التعاون اللامركزي: آلية لحوكمة إدارة الجماعات الإقليمية الجزائرية	جامعة تيزي وزو جامعة عنابة
05	د. مهدي فتاك	تطبيق البرامج في السياسات العامة	جامعة تيزي وزو

مناقشة عامة:

الجلسة الافتراضية الأولى: (00: 13 – 00: 15)

رئيسة الجلسة: أ.د فاضل أمال

رابط الجلسة:

https://meet.google.com/fct-ahvy-ofn

	اسم ولقب المتدخل	عنوان المداخلة	مؤسسة الانتماء
01	د. جرمولي مليكة	الاقتصاد الرقمي كآلية بديلة في الدول العربية الريعية لتحقيق الشفافية ومحاربة الفساد	جامعة جيجل
02	Dr.Founas Souhila	Le partenariat public-privé (PPP) en Algérie : vers une Adoption progressive du principe	Université Annaba

03	ط.د/هامل كوثر د. مرابط ساعد	الحوكمة ودورها في تعزيز القدرات التنموية للقطاع العام (دراسة حالة الجزائر 2000-2022)	جامعة سطيف01
04	ط.د/منور موسى د. بلعيدي فريد	حوكمة عقد الشراكة الميناائية لتحقيق التنمية المستدامة	جامعة تلمسان
05	د. سعدون نور الدين	تفويض المرفق العام كآلية لتخفيف الضغوط على الهيئات المحلية وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر	جامعة سطيف

مناقشة عامة:

الجلسة الافتراضية الثانية: (13:00 – 15:00)

رئيسة الجلسة: د. بلهواري كريمة

رابط الجلسة: https://meet.google.com/vum-yraz-teu			
	اسم ولقب المتدخل	عنوان المداخلة	مؤسسة الانتماء
01	أ.د كيم سمير	دور التنويع الإقتصادي في تكريس الحوكمة العمومية في الدول الريعية : تجربة الإمارات العربية المتحدة نموذجا	جامعة تبس
02	د. سغيري وهيبة	الأساليب الابتكارية للديمقراطية التشاركية لترشيد الفعل العمومي	جامعة باتنة 1
03	د. دباغي سارة	الشفافية وسيادة القانون كدعامتين أساسيتين لتكريس الحوكمة العمومية في الدول الريعية	جامعة الجزائر 03

04	د. زغادي فاتح	التنمية المحلية في الجزائر في ظل الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص	جامعة باتنة01

II- **ملخصات المداخلات** :

1- التجربة الماليزية في الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي

د. كريمة لعرابي

جامعة مولود معمري –تيزي وزو

تعد التجربة الماليزية من التجارب الناجحة في التحول الاقتصادي من دولة تعتمد بدرجة كبيرة على ثرواتها الطبيعية إلى دولة إنتاجية في غضون أربعة عقود من الزمن، وهذا ما أهّلها لأن تصنف من النمور الأسيوية التي حققت إقلاعا اقتصاديا متميزا ونموذجا جديرا بالدراسة والتحليل – خاصة في عهد رئيس الوزراء محمد مهاتير قائد النهضة الماليزية والدولة -الحديثة

ولأن نجاح أي سياسة تنموية يتوقف على ثنائية (فعالية السياسة ذاتها، وفعالية إدارتها وتنفيذها) ستركز هذه الورقة على عرض المناخ العام لعملية الانتقال ومختلف السياسات والاستراتيجيات المتبعة (لاستخلاص عوامل نجاح التجربة)، .إضافة إلى دراسة واقع إدارة القطاع العمومي فيها. (لمعرفة أهم التحديات المرفوعة)

الإشكالية: كيف انتقلت ماليزيا من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي؟ وماهي أهم التحديات التي واجهتها؟

:وللإجابة على الإشكالية المطروحة، قسمت الدراسة إلى المحاور التالية

- **المحور الأول: المناخ العام للتحول الاقتصادي في ماليزيا**
- **المحور الثاني: قراءة تحليلية في نتائج السياسات التنموية المعتمدة**
- **-المحور الثالث: حدود التجربة الماليزية والتحديات المرفوعة**

اذن تعالج هذه الورقة بالدراسة والتحليل التجربة الماليزية في الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي، من خلال دراسة البيئة العامة للتحول (السياسية، الاجتماعية والاقتصادية) لفهم مختلف السياسات التنموية والاستراتيجيات المرفقة لتطبيقها. وقد خلصت الدراسة إلى استنباط عدد لابأس به من العوامل المساعدة على نجاح هذه التجربة، والتي يمكن الاعتماد عليها كدروس للنهوض بالاقتصاد الجزائري الذي يشهد تبعية مفرطة لعائدات قطاع المحروقات.

2- أ.د محمد هاشم فالوقي: الريع والحوكمة مقاربة ليبية

جامعة طرابلس

الريع نظام اقتصادي اجتماعي مهمته تكفُل الدولة توفير متطلبات الحياة من خزينتها لأفراد المجتمع دون عناء، ويتسم بتوزيع الثروة دون إستثمارها على القبائل والمناطق بدل التنمية. فالنظام الريعي يعتمد على الانتماء القبلي والجهوي كأساس للهوية والولاء، ويتميز بالمركزية وعدم الوضوح والشفافية، وزعماء القبيلة ورؤساء الأحزاب وقادة التشكيلات المسلحة هم من يتولى المسؤولية في النظام الريعي داخل المجتمع. أما الحوكمة فتعني النظام الذي يضمن سلوك الحكومة ومؤسساتها بطريقة عادلة ومسؤولة، ويشمل الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين في صنع القرار.

في السياق الليبي، ساد النظام الريعي وتأثر نظام الحياة في ليبيا به، وأضحت المناداة بالأقاليم الثلاث طرابلس، برقة، فزان الفزاعة الكبرى للصرف المالي من خزينة الدولة تحت مسمى التهميش والهشاشة. الأنكى أن هذه الفزاعة يقودها رئاسة مجلس نواب الشعب مما يقود للأسف بوعي أو بغير وعي إلى تقسيم البلاد وربما انفصال أقاليمها. حيث تسببت تلك الهياكل القبلية في تجزئة البلاد إلى مناطق تديرها عشائر وقبائل وتنظيمات مسلحة لابتزاز الحكومة والحصول على أموال طائلة. هذه الثقافة السائدة أدت إلى صعوبة تحقيق الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية من ناحية وإلى العبث بمؤسسات الدولة عن طريق المحاصصة من ناحية ثانية. ثقافة مدعومة بإرث من الكراهية ونبذ الآخر تدعمها حربٌ إعلاميةٌ رُصِدت لها كل الإمكانيات المالية والتقنية لتتحول إلى فوضى مجنونة على مدار الساعة مقتحمة بيوتنا لتحفر أخاديد من الكراهية وعدم الثقة.

تحديات الحوكمة في ليبيا تتمثل في ثالوث الطغيان: القبيلة والمليشيات والمال الفاسد، ثالوث وراء ضعف الهياكل الحكومية حيث الفساد ونقص الشفافية وضعف القدرة على فرض القانون والمحاصصة، بالإضافة إلى تحديات حربٌ إعلاميةٌ ترتكز على خطاب الكراهية والفتنة، وخطاب التمجيد والتهليل، وخطاب الإحباط والخذلان.بيد أنه من المهم تعزيز مفاهيم الحوكمة وتقديم الدعم لإصلاحات تعزز الشفافية والمساءلة وتعزيز دور المواطنين في صنع القرار، وهذا يستوجب بالضرورة العمل على مواجهة التحديات الراهنة وتعزيز الحوكمة الجيدة عن طريق تربية وطنية وتعليم جيد ومنابر إعلامية نزيهة لخلق ثقافة مجتمعية تؤمن ببناء مؤسسات قوية، وتعزز حكم القانون، وتشجع المشاركة المدنية والحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة الشؤون العامة.

تتناول المداخلة مجموعة من المحاور حسب السياق التالي:

المقدمة، تحتوي على استعراض سريع للموضوع.

الأهمية، دواعي ومسببات النظام الريعي في سياق الحوكمة في ليبيا.

الأهداف، الوصول لما ينبغي تحقيقه في ظل الظروف الحاضرة.

المصطلحات، تعريفات توضح بعض المفاهيم الأساسية للنظام الريعي والحوكمة.

النظام الريعي في ليبيا، إستعراض موجز لأدبيات البحث.

علاقته الريع بالحوكمة في ليبيا، تحليل للواقع المعاش.

3- د. بلهواري كريمة : حوكمة سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر: دراسة في التحديات والآليات المقترحة بناء على التجارب الدولية الناجحة

جامعة تيزي وزو

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل حوكمة سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر،مع التركيز على مدى فعالية سياسات الدعم المتخذة من قبل الحكومات المتعاقبة في تحقيق العدالة الاجتماعية و كذا ضمان كفاءة توزيع الموارد، خاصة ظل مواجه الجزائر لتحديات متزايدة في تمويل سياسة الدعم الشامل، بسبب الضغوط المالية والاقتصادية، هذا ما يستدعي إصلاحات لتحسين وحوكمة هذه السياسات من خلال الاستفادة من تجارب الدول. نسعى من خلال ذلك إلى تقديم مقترحات لحوكمة سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية دون الإضرار بالتوازن المالي للدولة.

الإشكالية :

كيف يمكن حوكمة سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر لضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لهذه السياسية؟ وماهي الدروس التي يمكن الاستفادة منها انطلاقا من التجارب الدولية لحوكمة الدعم الاجتماعي؟

:الفرضيات

- **تتبع الدولة الجزائرية سياسة الدعم الاجتماعي للحفاظ على البعد الاجتماعي لها.**
- **تعاني سياسة الدعم الاجتماعي الحالية في الجزائر من غياب آليات فعالة للحوكمة مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة في توزيع الموارد.**
- **حوكمة سياسة الدعم الاجتماعي يتطلب تبني أدوات تقنية حديثة ونماذج حوكمة مجربة في دول أخرى اثبتت فعاليتها.**

:المنهجية المتبعة

تعتمد الدراسة على تحليل سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر باستخدام المنهج الوصفي لوصف واقع سياسية الدعم الاجتماعي في الجزائر ومنهج تحليلي بالاعتماد عل الاحصائيات للاستدلال بالأرقام ومقارنة هته الاحصائيات مع الواقع الاجتماعي والأهداف المرجوة من هذه السياسة بالاضافة المنهج المقارن الذي استخدمناه لمعرفة مختلف الآليات المنتهجة من قبل الدول لحوكمة سياساتها الاجتماعية بغرض الاستفادة من الدروس وتعميم آليات الحوكمة الناجحة.

:محاور المداخلة

- **المحور الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة سياسات الدعم الاجتماعي**
- **المحور الثاني: واقع سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر**
- **المحور الثالث: تحديات حوكمة سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر**
- **المحور الرابع: الحلول المقترحة لحوكمة الدعم الاجتماعي في الجزائر بناء على تجارب الحوكمة الناجحة**

4- أ.د فراس عباس هاشم: العراق وسياسات الحوكمة تجاه تحقيق فرص التنمية المستدامة: دراسة في الآليات والفرص والتحديات

جامعة البصرة

تركز الورقة على سياسة الحوكمة التي اتجهت الحكومة العراقية في استخدامها لتدعيم استراتيجية التنمية المستدامة في العراق في السنوات الأخيرة وإرساء أسس العدالة والحكم الرشيد لتسيير شؤون الدولة نتيجة لتزايد التحديات التي عكستها مخاطر الأزمات والأحداث السياسية الخارجية، فضلاً عن الداخلية وتأثيراتها المباشرة على الوضع الداخلي العراقي والمتمثلة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن هنا اتجه العراق من خلال سياسات الحوكمة إلى تحقيق التنمية المستدامة عبر استغلال مواردة وثرواته من المعادن والطاقة وتنويعها تلبية لاحتياجات مواطنية، كما توضح الورقة التحديات التي تواجه الحكومة العراقية في تحقيق الحوكمة ودورها في مؤسسات الدولة المختلفة ومجالاتها المتعددة

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على فرص العراق في تحقيق

استراتيجيته التنموية في سياق الحوكمة بعد تدهور أنماط سياساته الاقتصادية في العقود

. الماضية وانعكاساتها الاجتماعية على الوضع الداخلي العراقي

وتنطلق الدراسة من اشكالية مفادها : يسعى العراق من خلال سياسات الحوكمة إلى إيجاد آليات تقارب ملائمة ما بين تحقيق التنمية والحوكمة من أجل تطوير وبناء هياكل مؤسساته المختلفة وصولاً إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية وعليه جاءت فرضية الدراسة لتؤكد تشكل الحوكمة مكملا ضرورياً داخل المنظومة المؤسساتية العراقية في تعزيز الصلات ما بينها وبين جوانب التنمية المستدامة المختلفة وبما يخلق مجالاً يعزز التطور والنمو الاقتصادي ومواجهة أشكال الفساد .وتم تقسيم الدراسة إلى عدة محاور: تناول المحور الأول مدخلاً مفاهيميا لمفهومي الحوكمة والتنمية المستدامة. فيما تناول المحور الثاني: تنمية العراق لآليات الحوكمة في مسارات التنمية المستدامة. فيما تناول المحور الثالث : معضلات تحقيق

الحوكمة

الكلمات المفتاحية: الحوكمة ، والتنمية المستدامة ، العراق ، الاقتصاد ، الفساد.

5- د. سايل مليكة: الذكاء الاصطناعي كآلية لحوكمة القطاع العمومي :التجربة الإماراتية، أي درس للجزائر في

ظل الإستراتيجية 2021-2030 للذكاء الاصطناعي

جامعة تيزي وزو

يشهد العالم تحولات عميقة بفعل التطور التكنولوجي الهائل الذي لم يترك مجالا إلا و أحدث فيه انقلابا في أسلوب تسييره سواء كان ذلك في السياسة ، الاقتصاد ، المجتمع أو غير ذلك، فما كان في السابق عبارة عن علم الخيال ، هاهو اليوم قد أصبح واقعا تعيشه الدول ، فقد أقحمت هذه الأخيرة في تطبيقات تكنولوجية على نطاق واسع بحثا عن فعالية و حوكمة تسييرية من شأنها تحقيق الأهداف بأكثر فاعلية ، محدثة بذلك قطيعة مع الأساليب التقليدية التي لم تعد تستجيب لمتطلبات و مستحدثات هذا العصر خاصة بعد الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 التي أقحمت الدول في طرق جديدة لإدارة مؤسساتها ، كانت في السابق من ضرب الخيال.

ويعتبر القطاع العمومي إحدى المجالات التي عصفت بها رياح التغيير و الثورة الرقمية التي تحاول أن تجعل من المؤسسات العمومية تنظيمات مواكبة للعصرنة ، بتقليص حدة البيروقراطية فيها و إكسابها أكثر مرونة في سبيل تقديم أجود الخدمات للمواطنين بأقل تكلفة و أسرع وقت ممكن، و كان السبيل إلى تحقيق ذلك هو اعتماد تطبيقات الذكاء الاصطناعي كآلية لتكريس الحوكمة العمومية ، من أجل رفع فاعلية الخدمات التي يقدمها القطاع العمومي.

ونظرا لكل هذه الأهداف التي يراهن الذكاء الاصطناعي على تحقيقها ، سارعت العديد من الدول عبر العالم سواء الغربية أو العربية إلى تبني استراتيجيات للإبداع و الذكاء الاصطناعي ، معتمدين في ذلك على توفير الشروط اللازمة و تهيئة الأرضية اللائقة لإنجاحها، و تعتبر تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، من التجارب الرائدة في هذا المجال على مستوى الوطن العربي ، هذه الدولة التي تسعى إلى أن تلتحق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال وتحقق لشعوبها التقدم و الرفاهية، بفضل المداخيل الإضافية التي تمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة و تتخلص من تبعيتها للريع البترولي.

و عليه فإن هذه الورقة البحثية، تهدف إلى تسليط الضوء على هذه التجربة و نتساءل في هذا المقام عن الأساليب التي اعتمدتها الإستراتيجية الإماراتية في الذكاء الاصطناعي لحوكمة لقطاع العمومي في الإمارات و نطرح تساءل عن الدروس التي يمكن للجزائر أن تستخلصها بحكم تبنيها هي الأخرى لإستراتيجية الذكاء الاصطناعي لسنة 2020- 2030 ، و التحديات التي تعترض مسارها .

و لمعالجة الإشكالية التي تطرحها هذه الورقة البحثية ارتأينا تناول ثلاث محاور نتطرق فيها إلى ما يلي:

المحور الأول: الإطار النظري و ألمفاهيمي للذكاء الاصطناعي و الحوكمة العمومية.

المحور الثاني : التجربة الإماراتية في تطبيق الذكاء الاصطناعي على القطاع العمومي.

المحور الثالث: إستراتيجية الذكاء الاصطناعي في الجزائر: أي دروس تستخلص من التجربة الإماراتية؟

6- أ.حاكم فضيلة:الحوكمة العمومية في النرويج كآلية لترشيد تسيير الريع النفطي

جامعة تيزي وزو

تعتبر دولة النرويج كنموذج ناجح في مجال الحوكمة العمومية والتسيير الراشد للموراد النفطية والغازية،مكنها من بناء إقتصاد من بين أقوى الإقتصادات في العالم ،بعيد عن تقلبات أسواق النفط والغاز.متجنبة بذلك "لعنة الموارد"الملازمة للدول الريعية.

استطاعت النرويج تحقيق هذا التحدي (الجمع بين ثروات طبيعية هائلة وتسيير رشيد) من خلال مجموعة من الأليات:

1_المشاركة الشعبية والمسألة و الشفافية في تسيير الشأن العام على المستويات السياسية الثلاثة:الوطنية الوسطى والمحلية.

2_استراتيجية ادارة الثروة النفطية تعتمد على :

_التخطيط الطويل الأجل

_التدرج والتنوع:استغلال الثروات الطبيعية مع تدعيم القطاعات الصناعية الأخرى.

_إنشاء صندوق سيادي للثروة ،يعد الأكبر في العالم يقوم باستثمار عائدات الثروة النفطية و الغازية وخضوعه للرقابة والمسألة البرلمانية والإعلامية و الشعبية.

_استثمار عائدات الصندوق السيادي في مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة.

استطاعت النرويج بفضل هذه الأليات من بناء نموذج اقتصادي وإجتماعي فريد من نوعه أهم خصائصه:

1_تحتل النرويج المراكز الأولى عالميا في مكافحة الفساد.

2_سياسات عامة فعالة(تعتبر كمرجعية عالمية):

_سياسة تعليمية مجانية وفعالة.

_سياسة صحية الأكثر فعالية في أوروبا.

_نظام الحماية الإجتماعية يغطي جميع جميع شرائح المجتمع دون إستثناء.

هذه الفعالية جعلت النرويج تحتل المراتب الأولى في مؤشر التنمية البشرية لعدة عقود.

3_تنوع اقتصادي كبير يتمثل أساسا في:

_مؤسسات خدماتية عالمية

_ثاني مصدر للسمك في العالم

_المصدر الأول للطاقة الخضراء في اوروبا.

7- أ.د عكاش فضيلة: الدول الريعية ولعنة الموارد الطبيعية: بين الحتمية النظرية والخصوصية المحلية

جامعة تيزي وزو

اتفق رواد نظريات الدولة الريعية ولعنة الموارد على اعتبار ان الموارد الطبيعية والايرادات التي تجنيها الدول المنتجة لها تعود باثار سلبية على تلك الدول اكثر مما يمكنها ان تحمله من ايجابيات ، سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية، مما جعلها توصف باللعنة والنقمة .

غير ان منطلقات تلك النظريات التي ارتكزت على تجارب دول بعينها، وتعميم نتائجها على كل الدول التي تستفيد من إيرادات ريعية معتبرة، جعل عددا من الباحثين يعيدون النظر في تلك النتائج خاصة في ظل تطور العديد من الدول الريعية بشكل إيجابي وتمكنها من تحقيق نمو اقتصادي قوي، وتنويع لاقتصادياتها وحوكمة سياساتها العمومية، مما يتعارض مع الخصائص النظرية لرواد الدولة الريعية.

انطلاقا من ذلك، ستحاول هذه المداخلة، وفقا لمقاربة جدلية، استعراض مرتكزات ومبررات كل طرف وتقديم بعض الأمثلة الواقعية التي تفند إمكانية تعميم التوجه التشاؤمي لنظرية الدولة الريعة ولعنة الموارد، وفقا للاشكالية التالية: ما مدى موضوعية اطروحات رواد نظريات الدولة الريعية ولعنة الموارد على ضوء بعض الانتقادات النظرية والتجارب الواقعية المفندة لها؟

وتقوم الفرضية الأساسية لهذه المداخلة على ان الخصوصيات المحلية للدول تجعل تعميم النتائج النظرية وحتمية المسار التشاؤمي التي تمتاز بها نظريات الدول الريعية على كل الدول الغنية بالموارد الطبيعية غير موضوعي ويفتقد للمصداقية.

منهجيا، تقوم المداخلة على عرض مرتكزات ومبررات رواد نظريات الدول الريعية ولعنة الموارد من جهة، ومنتقديها من جهة ثانية وفقا لمقاربة جدلية، ليتم الاستشهاد بنماذج واقعية تثبت او تفند تلك الاطروحات، وفقا للمحاور التالية:

1- **عرض مرتكزات رواد نظريات الدولة الريعية ولعنة الموارد والمرض الهولندي**
2- **عرض مبررات منتقدي هذه النظريات**
3- **الاستشهاد بنماذج واقعية لنفي او اثبات حتمية نقمة الموارد الطبيعية**

8- أ.د فاضل أمال-أ.د بوعيسى سمير: الوصاية المركزية على المجالس المحلية في ظل الدولة الريعية: المخطط البلدي للتنمية نموذجا

جامعة الجزائر 3

تعتبر البلدية من بين أحد المؤسسات التي تمكن من تحقيق طموحات المواطنين وتطلعاتهم على المستوى المحلي، غير أن ذلك مرتبط بطبيعة الدولة، ومن ثم حدود اللامركزية الإقليمية. إذ تقر الدولة القائمة على الريع في دساتيرها وأنظمة التشريع المحلية بها على اللامركزية المحلية، غير أنه توجد آليات للوصاية عليها بما يؤثر على استقلاليتها وعلى أعوانها في أداء مهامهم من جهة، وعلى شفافية إدارة وتسيير مواردها المالية من جهة أخرى بما يعيق مساءلة هؤلاء الأعوان من قبل الساكنة.

تهدف هذه الورقة إلى توضيح واقع الوصاية المركزية على المجالس المنتخبة بالجزائر من خلال المخطط البلدي للتنمية، وذلك بالنظر إلى مراحل إعداد هذا المخطط بغاية ضبط حدود الوصاية عليه، ومخرجات ذلك من غياب الشفافية في التسيير والمساءلة في دولة تتعمد تغييب أدوار الفواعل المجتمعية، وذلك بحكم طبيعة الدولة الريعية وهذا انطلاقا من الإشكالية التالية:

كيف يمكن قياس تجسيد أهداف المخطط البلدي للتنمية بالجزائر في ضوء الاعتماد المفرط على الجباية البترولية لتمويل مختلف المشاريع التنموية؟

9- د.بن مشيرح أسماء: إدارة قطاع النفط في أنغولا بين مقاربة مكافحة الفساد والتنويع الاقتصادي

جامعة تيزي وزو

اعتمدت أنغولا في مسيرتها الاقتصادية على الريع النفطي، حيث كانت ثاني أكبر منتج للنفط في القارة الإفريقية بعد نيجيريا، لكن مع تزايد المشاكل الهيكلية وقدم الحقول النفطية، إلى جانب الفساد الذي عانى منه قطاع النفط في حكم الرئيس خوسيه دو سانتوس، بدأ الإنتاج في الانخفاض بالتزامن مع انسحاب أنغولا من منظمة اوبيك. جاء الرئيس الحالي لورينسو بمقاربة لمكافحة الفساد في المؤسسات العمومية، من أهمها الشركة الوطنية للنفطية سونانغول، تشمل المقاربة اتخاذ سياسات ضد الاختلاس والتهرب الضريبي والمساءلة والشفافية، وهو ما يعزز فرصا أكبر للتسيير الرشيد للموارد، والتنويع الاقتصادي في ظل مصادر الطاقات المتجددة التي تزخر بها أنغولا.

خطة دراسة تم تقسيم المداخلة إلى ثالثة محاور:

أوال: اقتصاد النفط في أنغولا: الخصائص والتحديات

ثانيا: الحوكمة واستراتيجيات مكافحة الفساد في أنغولا

ثالثا: التنويع الاقتصادي في أنغولا كمقاربة للخروج من اقتصاد الريع

كلمات مفتاحية: قطاع النفط-أنغولا-مكافحة الفساد-التنويع الاقتصادي

10- د. بون ولد باهي: الحوكمة والدولة الريعية في موريتانيا: من الدولة المنجمية إلى الدولة النفطية

جامعة نواكشوط

منذ فترة ليست بالقصيرة طرح مفهوم الحوكمة، وقدم على أساس أنه يمثل إحدى الركائز الأساسية للإصلاح بمفهومه العام، الإداري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ... إلخ، وذلك لإنطوائه على المبادئ المتعلقة بالعدالة والمشاركة والشفافية وسيادة القانون والمساءلة، وهي

المبادئ التي يضمن تطبيقها تحقيق التنمية الشاملة. وفي عالقة بموضوع الحوكمة يثار النقاش في الدول الريعية حول مدى تكريسها لمقومات الحوكمة، وذلك لعدة اعتبارات منها ضعف المشاركة السياسية في هذه الدول، الذي يتجلى في سيطرة الدولة على المجتمع وقواه الحية وخصوصا في دول الخليج النفطية .

لقد ارتبط مفهوم الدولة الريعية بدول الخليج النفطية، ومنها دخل أدبيات العلوم السياسية في المنطقة العربية، الشيء الذي يستدعي الوقوف عند هذا المفهوم ومدى مطابقته مع دول أخرى ليست نفطية، وذلك للتوسع فيما بات يعرف بنظرية الريع، فهناك دول ال تختلف من حيث خصائص الدولة الريعية، كالدول المنجمية التي تعتمد في نسبة كبيرة من نشاطها الاقتصادي على الثروة المعدنية، وفي هذا الصدد تعد موريتانيا دولة منجمية، وهي في طور أن تصبح إلى جانب ذلك دولة نفطية، بعد الكشوفات الأخيرة التي نتج عنها الوصول إلى حقول نفطية من المرجح أن يتم استغلالها بشكل عملي خلال العام الجاري .

في ضوء ما تقدم تسعى هذه الورقة لعرض التجربة الموريتانية

11- أ.د حمليل نوارة: فشل القرض السندي للخزينة العمومية في مواجهة أزمة الاقتصاد الريعي

جامعة تيزي وزو

لطالما اعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادا شبه كلي على الريوع النفطية لتمويل الخزينة العمومية، مما جعله اقتصاداً هشاً يتأثر بسرعة بالازمات المالية التي تشهدها السوق النفطية العالمية. رغم ازمة المديونية الحادة التي تعرضت لها الجزائر جراء انهيار أسعار النفط لسنة 1988، والتي استدعت اللجوء للاستدانة الخارجية، ثم تغيير النظام السياسي والنموذج الاقتصادي بموجب دستور 1989 بالتخلي عن النظام الاشتراكي وتبني النظام اللبرالي القائم على الاقتصاد الحر، وتشجيع المبادرة الخاصة وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، الا اننا لم نتمكن من تحقيق النقلة النوعية نحو اقتصادي انتاجي يخلصنا من تلك التبعية المفرطة للريع النفطي.

مما جعل الجزائر عرضة لأزمات أخرى منها ازمة 2016 حينا صرحت الحكومة بالعجز الذي مني به صندوق الإيرادات لدى الخزينة العمومية والذي كان سيصل الى مرحلة النفاذ التام مع بداية سبتمبر 2016. سارع صناع القرار آنذاك في البحث عن بدائل سريعة لمواجهة تلك الفترة الحرجة، فرجحت كفة الاستدانة الوطنية عن طريق طرح القرض السندي العمومي بدلا من الاستدانة الخارجية.

يتمثل القرض السندي العمومي في طرح سندات الخزينة العمومية ودعوة الجمهور للاكتتاب فيها مقابل فوائد، كألية تضمن تمويلا سريعا للخزينة العمومية لتلبية حاجات الانفاق العمومي المستعجلة، وهي من اهم أدوات السوق المالية التي كان يعول عليها لتنشيط الاقتصاد الوطني.

رغم الحملة الإعلامية الضخمة التي رافقت هذه العملية، الا أنها باءت بالفشل إذ لم تستقطب إلا البنوك والمؤسسات المالية العمومية وبعض المستثمرين ولم تحقق الأهداف المسطرة لها.

من خلال هده المداخلة سنسلط الضوء على آلية القرض السندي كأحد أدوات تمويل الحزينة العمومية عبر السوق المالية اثبت نجاعته في الاقتصاديات المقارنة (المحور الأول)، وعن أسباب فشله كبديل اقتصادي استراتيجي للريع النفطي في الجزائر(المحور الثاني).

12- د.بلخشعي محمد أمين: الرقابة القضائية كآلية لتكريس الحوكمة العمومية في الدول الريعية (حالة الجزائر)

جامعة الجزائر 3

تعتمد الدول النامية عامة والجزائر خاصة في اقتصادها على استغلال الثروات الطبيعية و تصديرها و إعادة توزيع عائداتها على المجتمع، فالاقتصاد في الدول الريعية يعتمد على الإنفاق العام و إدارة الدولة للاقتصاد بما يخدم الصالح العام.

هنا برز مفهوم الحوكمة العمومية كأحد مبادئ التسيير العمومي الجديد للموارد الريعية بغية الحفاظ عليها و ترشيد استغلالها، بالإضافة إلى حسن توزيع عائداتها بشكل عادل بما يخدم المجتمع و استثمارها في قطاعات منتجة تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى محاربة كل أنواع الفساد و خاصة إهدار المال العام.

من هنا ظهرت الحاجة إلى البحث عن أدوات من شانها أن تساعد على تكريس الحوكمة العمومية في إدارة الموارد الريعية، و من بين الأدوات التي تساعد في تكريس الحوكمة العمومية هي الرقابة القضائية و ذلك باعتبار السلطة القضائية احد السلطات الرسمية الثلاث التي يعول عليها في تحقيق العدالة و الفصل في المنازعات و حتى المشاركة في رسم السياسات العمومية.

إشكالية الدراسة: كيف تساهم الرقابة القضائية في تكريس الحوكمة العمومية في الدول الريعية عامة و الجزائر خاصة؟

وقد ارتأينا تقسيم المداخلة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار العام للحوكمة العمومية و اقتصاديات الدول الريعية.

المحور الثاني: أهمية و أهداف الحوكمة العمومية للدول الريعية.

المحور الثالث: استقلالية السلطة القضائية كآلية لتكريس الحوكمة العمومية في الدول الريعية.

المحور الرابع: آليات الرقابة القضائية لتكريس الحوكمة العمومية في الدول الريعية.

المحور الخامس: تكريس الأمن القانوني كآلية لنجاعة الرقابة القضائية من اجل ضمان الحوكمة العمومية في الدول الريعية.

13- د.عادل عبد الصادق: الفضاء السيبراني والسياسات العامة: تحديات وفرص في بيئة مضطربة

المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني- القاهرة

واجهت وظائف النظام السياسي تحديات نتيجة ثورة المعلومات والمعرفة وشكل الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي نقطة تحول هامة في مدى سيطرة الدولة بمؤسساتها الرسمية على الضبط السياسي وصناعه القرار والسياسات العامه ، حيث ساعد الفضاء الالكتروني في تصاعد دور الفاعلين من غير الدولة في تعاطي العمل السياسي وتجاوز عملية صنع القرار دور المؤسسات السياسية التقليدية ، وخاصة في ظل التحول الرقمي للخدمات الحكومية.

واصبح هناك تاثير في درجة تاثير الفضاء الالكتروني في القيام بوظائف النظام السياسي ، سواء من حيث وظيفة الاستخراج والتوزيع والتنظيم والترميز ، واصبح الفضاؤ الالكتروني يؤثر في مدى نجاح السياسات العامة ، وأصبح له دور في التاثير في العلاقة الترابطية بين الدولة والنظام السياسي من جهة وما بين المجتمع والدولة من جهة ثانية وما بين الفاعليين التقليدي والاخرين غير التقليديين من جهة ثالثة وكنتيجة لتاثر الفضاء الالكتروني في دور المؤسسات الرسمية للنظام السياسي ودورها في تبني السياسات العامة من جهة ، والتأثير على طبيعة العلاقات القائمة بين تلك المؤسسات من جهة اخري ، والتاثير على العلاقة بين المؤسسات الرسمية والاخري غير الرسمية من جهة ثالثه.

واتسع مفهوم "السياسة" و"السياسيين" ليضم فئات جديدة ليست بالضرورة ممن ينتمون الى المؤسسات السياسية اتقليدية او حتى من الاحزاب السياسية ، بل كان جزء كبير منهم مؤثرون عبر الشبكات الاجتماعية ، ويمارسون دورا في التاثير في الراي العام ، ومن جهة اخرى كان هناك اتساع لحجم القضايا مع قدرة الفضاء السيبراني في اضافة مفاهيم وقضايا جديدة، وهو ما كان من شانه ان زادت حجم المطالب وفي نفس الوقت حجم الضغوط على النظام السياسي لتلبيتها مع ضغوط ضعف الموارد.

ومن ثم تحول الفضاء الالكتروني الالكتروني الى ساحة جديده للتفاعل بين المؤسسات الرسمية والاخري غير الرسمية ، ولعب دور وسيط وكقناة استرجاعية ما بين مدخلات ومخرجات النظام السياسي ، وتسهيل عمل نقل المطالب والاستجابات من اسفل الى اعلي ومن الشعب مباشرة الى قمة النظام السياسي دون المرور بالضرورة عبر المؤسسات السياسية المعنية تقليديا بذلك،

14- د. شيخ فتيحة: حوكمة التنمية في نيجيريا: تحديات النهوض وفرص الإقلاع

جامعة تيزي وزو

تعالج هذه الورقة البحثية إشكالية الحوكمة في دولة افريقية ريعية هي نيجيريا، وهي تعد أكبر بلد في إفريقيا من حيث التعداد السكاني وأحد أكبر الاقتصادات في القارة، ويواجه هذا البلد عددًا من التحديات الاقتصادية التي تهدد آفاق نموها واستقرارها، وتشمل هذه التحديات ارتفاع التضخم وتقلب أسعار الصرف الأجنبي وانخفاض الإنتاجية وضعف الحوكمة وضعف البنية الأساسية، ومع ذلك، تتمتع نيجيريا أيضًا بإمكانات وفرص هائلة للتغلب على هذه التحديات وتحقيق نمو مستدام وشامل. ولا شك أن الحوكمة كإحدى أدوات الاصلاح الإداري لها الدور المحوري في تغيير الخريطة في معظم دول العالم ومنها بعض الدول الأفريقية، في محاولة لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني والجمعيات المدنية في إدارة البلاد، وتعزيز قيم المساءلة والرقابة والمتابعة، حتى تتم التنمية في كافة المجالات المختلفة وتتقدم الدول بفضل هذه العملية، نتيجة لمشاركة الجهات المختلفة في الحكم، لهذا سنحاول تقديم التجربة النيجيرية في الحوكمة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الثورة الاجتماعية التي عرفتها نيجير

المحور الثاني: العوامل التي أعاقت الثورة

المحور الثالث: سبل حوكمة التنمية في نيجيريا

الكلمات المفتاحية: نيجيريا، الحوكمة، التنمية، الفساد، الريع، الموارد الطبيعية.

15- أ.عطيش يمينة: آليات حوكمة الريع في سلطنة عمان: بين الطموح والواقع

جامعة تيزي وزو

سلطنة عمان شانها شأن أغلبية الدول الريعية مصابة بلعنة الموارد. اذا يمثل النفط و الغاز أكثر من 45% من ايرادات الدولة و ما يقارب 50% من الناتج المحلي الاجمالي، ما يجعله تحت رحمة تقلبات اسعار الاسواق العالمية .

للخروج من هذا المأزق و فك الارتباط الشديد بين قطاع المحروقات و الإقتصاد العماني عمل السلطان قابوس منذ توليه السلطة على وضع خريطة طريق للنهوض بالسلطنة من خلال العمل على حوكمة الريع بوضع مجموعة من المخططات الخماسية التي عكست رؤية قابوس للحوكمة على انها ليست هدف في حد ذاتها و انما هي السبيل لتحقيق الرفاه و التنمية البشرية. و هذا ما ترجمه كذلك السلطان هيثم بن طارق من خلال رؤية عمان 2040 و التي تلخص رؤية السلطان للنهج الذي سيمكن من بناء دولة متقدمة بمعايير عالمية.

على هذا الأساس اعتمدت السلطنة على مجموعة من الاستراتيجيات لحوكمة الوظيفة التوزيعية و الاستثمارية من خلال وضع مجموعة من الآليات و التي تمثلت اساسا في:

-جهاز عمان للاستثمار و الذي يعتبر الدرع الاستثماري داخل و خارج السلطنة من خلال ثلاث محافظ اساسية (محفظة التنمية الوطنية. محفظة الاجيال و صندوق عمان المستقبل)

_المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن) و هي مؤسسة حكومية تتولى ادارة و تشغيل عشرة مدن صناعية موزعة على مختلف محافظات السلطنة.

_الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة و المناطق الحرة: تتبع مجلس الوزراء ، و تعتبر هذه المناطق اكثر تخصصا في مجالات محددة، و تسهر على العمل من اجل تطوير المناطق الحرة (صلالة، صحار و المزيونة) إضافة الى المنطقة الاقتصادية بالدقم.

_التوجه الاستراتيجي لاولوية القطاع الخاص و الاستثمار و التعاون الدولي من خلال تنويع الإنتاج و جلب المستثمرين الاجانب.

_حوكمة الجهاز الاداري للدولة و الموارد و المشاريع بتعزيز مفاهيم الجودة و تطبيق المعايير و المواصفات العالمية في تقديم الخدمات.

ان تطبيق هذه الآليات مكن من تحقيق نتائج ايجابية سواء داخل السلطنة لكن كذلك من حيث ترتيب السلطنة دوليا. خاصة فيما يتعلق بترتيب السلطنة من حيث مؤشر رضى الأفراد ،فلقد فهمت السلطنة منذ البداية بان الانسان محور التنمية و ان القيادة الحكيمة و الرشيدة هي أساس التقدم و هذا ما جعل المواطن العماني راض على أداء حكومته فهو لا يطالب بتغييرها. إضافة الى مؤشر الأمن و الاستقرار، اذ توصف عمان على انها واحة السلام فتعرف بدولة الصفر تهديد في الشرق الأوسط و شمال افريقيا

الا أنه و على الرغم مما تحقق الا ان عمان لا تزال بعيدة عن الخطوط المرسومة ضمن رؤية عمان 2040. فهناك فجوة كبيرة بين الواقع و الطموح لذلك فهي مطالبة بضرورة اعادة هيكلة لقطاعاتها و اهتمام اكبر بالتخطيط إضافة الى ضرورة اجراء اصلاحات لتحسين مناخ المشاركة السياسية.

16- د.كحلي فلة: حوكمة صندوق الاستثمارات العامة كآلية للتنويع الاقتصادي السعودي

جامعة تيزي وزو

تواجه معظم الدول الريعية خاصة تلك التي تعتمد على الصادرات النفطية بشكل كبير تحديا كبيرا في تحقيق التنويع الاقتصادي، الذي يعرف على انه " استخدام أموال النفط لخلق قاعدة دائمة لاقتصاد ما بعد النفط عن طريق إقامة الصناعات الثقيلة، تطوير البنى التحتية والاستثمار في القطاعات ذات الإنتاج الحقيقي".

بالنسبة للسعودية يعتبر التويع الاقتصادي من اهم الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية التي تسعي الي تحقيقا لانه يشكل هاجسا لها باعتبارها دولة ريعية تعتمد في موازنتها على عوائد النفط الذي تمتلك ثاني أكبر احتياطي له في العالم مما جعله موردا ماليا رئيسا لها، من هذا المبدأ اقر ولي العهد السعودي محمد بن سلمان (رئيس الوزراء آنذاك) بضرورة تخلص المملكة من وضعها بوصفها دولة ريعية معتمدة على عائدات صادرات النفط الى مملكة تنويع اقتصادي قادرة على تحقيق الازدهار الاجتماعي و الاقتصادي و مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين ، بإطلاق مبادرة للإصلاح الاقتصادي في 25 أفريل2016 أو ما يعرف بـ " رؤية 2030.

يعتبر صندوق الاستثمارات العامة أداة من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها السعودية لتحقيق التنويع الاقتصادي، حيث يعمل على تقليل الاعتماد على المحروقات عن طريق الاستثمار في مختلف القطاعات داخل المملكة وخارجها.

الكلمات المفتاحية: السعودية، التنويع الاقتصادي، الحوكمة، صندوق الاستثمارات العامة.

17- أ.غارو حسيبة: الحوكمة والفساد الإداري والمالي: دراسة باستخدام التحليل البيبليومتري

جامعة تيزي وزو

تهدف هذه الدراسة في جوهرها إلى تسليط الضوء على أهم التطورات والتوجهات البحثية في موضوع الحوكمة والفساد المالي، حيث تم الاعتماد على قاعدة بيانات سكوبس (Scopus)كمصدر لجمع البيانات المستخدمة في عملية التحليل خلال الفترة الممتدة من سنة 0210 إلى غاية 2023، وقد تم الحصول على 33 ورقة بحثية منشورة في المنصة، وهذا طبعا بعد القيام بالتصفية اللامة للبيانات وحصرها في المدة الزمنية المحددة للدراسة، في حين تم الاعتماد على برنامج VOSviewerمن أجل القيام بتحليل البيانات، وقد توصلت عملية التحليل إلى أن كل الدراسات أجمعت على الدور الاسترتيجي الذي تلعبه الحوكمة في محاربة الفساد الاداري والمالي داخل المؤسسات على اختلاف أصنافها

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الفساد المالي، التحليل البيبليومتري، قاعدة بيانات سكوبس (Scopus).

18- أ.د زكريا حسن حسين أبو دامس:الإصلاح السياسي والحوكمة الرشيدة : الأردن نموذجا

المملكة الهاشمية الأردنية

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على واقع الحكم الرشيد في الأردن والتعرف على طبيعة الإصلاحات السياسية التي يقوم بها النظام السياسي لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي بما يخدم الوطن والمواطن، وما نتج عن الإجراءات والتوجيهات الملكية في محاربة الفساد وإيجاد الجهات الرقابية وسيادة القانون وجودة التشريعات القانونية. هذا بدوره أسهم بشكل كبير ومتزايد في حالة الاستقرار السياسي وتجنيب الأردن كل المخاطر بالرغم من كل التحديات والمخاطر التي تعصف بالإقليم؛ بالإضافة إلى المشاركة السياسية وتحقيق الديمقراطية وصولاً بالأردن إلى مصاف الدول المتقدمة.

تكمن إشكالية الدراسة في توضيح مدى تأثير الإصلاحات السياسية على طبيعة الوضع الداخلي الأردني للحكم الرشيد، والجهود التي أسهمت في تعميق الحكم الرشيد.

أسئلة الدراسة

وبناء على إشكالية الدراسة كانت الأسئلة التالية:

1 -ماهي أثر الإصلاحات السياسية على طبيعة الحكم الرشيد في الأردن؟

2 -هل حققت هذه الإصلاحات الأهداف المرجوة منها؟

3- ما هي التصورات الملكية للإصلاح والحكم الرشيد بالأردن؟

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد، الإصلاحات السياسية، الأردن

19- أ.د حمدي نجية: التخطيط المركزي للتنمية وأثره على التفاوت التنموي بين الأقاليم في الجزائر

جامعة تيزي وزو

يشير التفاوت التنموي إلى الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق أو الأقاليم المختلفة داخل البلد الواحد أو بين الدول، يعبر عن التباين في الموارد الاقتصادية، البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية وكذا فرص العمل ، هذه الظاهرة غالبا ما تكون انعكاسا لعدة عوامل منها تاريخية المتعلقة بالاستعمار، جغرافية أو سياسية حيث الرغبة في التركيز على مناطق وترك أخرى.

إن التفاوت التنموي هو واقع شائع في عديد الدول حيث توجد فجوات كبيرة بين المناطق والفئات الاجتماعية في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لكن قد يتحول هذا الأخير الى إشكالية حقيقية ملا تتجاوز هذه الفجوات الحدود المقبولة وتصبح غير قابلة للتجاهل، تؤثر بشكل كبير على التوازن الجهوي للأقاليم وتضر بمبدأ العدالة التنموية ، التي تؤدي لا محالة الى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياس ي نتيجة ارتفاع مستوى الاستياء الشعبي الذي ممكن أن يتحول الى مظاهرات الشارع، كما تؤثر في مداها المتوسط والبعيد على مساهمة هذه المناطق في الاقتصاد الوطني وبالفشل في تحقيق رهان التنمية المستدامة

غالبا ما يشكل التفاوت التنموي بين الأقاليم في الدول الريعية ظاهرة ملحوظة، إذ تتركز التنمية في المناطق الغنية بالموارد أو املدن الكبرى)الرياض ، دبي ، أبو ظبي، الدوحة،(حيث تمركز الاستثمارات في املدن الكبرى فيما تعاني بعض للمناطق الريفية أو الداخلية ضعفا في الخدمات الأساسية كالتعليم ، الصحة ، البنية التحتية ', الجزائر باعتبارها دولة ريعية تعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات ، عانت من تفاوت تنموي كبير مرتبط أساسا بانعكاسات السياسات التنموية المنتهجة منذ الاستقلال والتي ركزت على التخطيط المركزي كأداة لادارة الموارد وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لم تراعي الخصوصية المحلية كما تمت دون اشراك للسلطات المحلية مما جعلها غير فعالة في معالجة الاحتياجات التنموية للأقاليم المختلفة ، ظهرت على شكل فجوات تنموية بين المناطق تعبر عن عدم مساواة مكانية واقتصادية واجتماعية

الاشكالية: كيف ساهم التخطيط المركزي للتنمية في تكريس التفاوت التنموي بين الأقاليم، وماهي انعكاسات ذلك على رهان الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة 2030؟،

سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

1-تطور اتجاهات التخطيط المركزي للتنمية في الجزائر، وموقع التنمية الاقليمية فيها

2-التفاوت التنموي بين الاقاليم: تعريفه، مظاهره

3-جغرافية التفاوتات التنموية

-4 انعكاسات التفاوت التنموي على رهان التنمية المستدامة وسبل معالجتها

20 د. محمد السعيد بن غنيمة: الحوكمة العمومية ودورها في تعزيز مكافحة الفساد في الجزائر (المؤشرات والملامح)

جامعة ورقلة

تواجه الدولة الحديثة اليوم العديد من التحديات على جميع الأصعدة، في ظل عالم متسارع يتسم بالتعقيد وبالأزمات المتكررة والمتعددة و المتجددة ، فالترابط والتشابك الاقتصادي الكبير بين مختلف الدول والمؤسسات الكبرى أصبح مصدر قلق خصوصا أثناء حدوث الأزمات الاقتصادية الكبرى والتي تتخذ منحى تصاعدي أو متموج ، فالكثير من الأزمات التي شهدها

العالم نتجت عن عدم وجود أنظمة رقابية فاعلة مثل الأزمة التي مست دول جنوب شرق آسيا سنة 1997 وأزمات الشركات الأمريكية) Enron) مع مطلع القرن العشرين والتي كانت نتيجة غياب الشفافية ومبدأ الإفصاح ، كل هذه العوامل سرعت ببروز معايير الحوكمة في المؤسسات لتتوسع بعد ذلك وتمس جميع الجوانب الخاصة بالتسيير في الدولة. فالحوكمة ومبادئها أصبحت بمثابة الآلية التي يتم الاستعانة بها من أجل تحسين جودة التسيير وتعزيز دولة القانون ، ويتم اللجوء إلى مبادئها من أجل التقليل من حدة الظواهر السلبية التي قد تصيب مؤسسات الدولة ومن بين الظواهر السلبية التي أصبحت بمثابة تحدي حقيقي يواجه مختلف دول العالم هو انتشار ظاهرة الفساد ، هذه الظاهرة التي مست جميع دول العالم وبدرجات وآثار مختلفة ومتفاوتة ، مما دفع بالعديد من المنظمات الإقليمية والدولية مثل البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعديد من المؤسسات الأخرى بوضع مجموعة من المعايير والمؤشرات التي يتم الاحتكام إليها في تقييم الدول الأكثر فسادا والدول التي تلتزم بمعايير الحوكمة وتطبقها في تسيير شؤون الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والجزائر من بين الدول التي تعاني من إنتشار ظاهرة الفساد في السنوات الأخيرة وهو مابرز بشكل جلي مع تفجير العديد من قضايا الفساد الكبرى مثل قضية الخليفة بنك (2003) وقضية الطريق السيار شرق غرب (2008) وسوناطراك 1 (2010) و2سوناطراك2(2013) والعديد من قضايا الفساد الأخرى التي مست جميع القطاعات ،وهو ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية : ماهي الآليات القانونية والمؤسساتية التي تبنتها الجزائر من أجل الحد من انتشار ظاهرة الفساد ؟

ونطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هو مفهوم الفساد وأهم أنواعه ؟ وما هو مفهوم الحوكمة وأهم مؤشراتها ؟

-ماهي أسباب إنتشار الفساد في الجزائر؟

-ما هو واقع الفساد في الجزائر بعد حراك 22 فيفري ؟

-ما مدى فاعلية و نجاعة الآليات المؤسساتية لمكافحة الفساد في الجزائر ؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية نضع الخطة التالية:

-المحور الأول : الضبط المفاهيمي لمفهوم الفساد و الحوكمة العمومية.

-المحور الثاني :واقع الفساد في الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد. (CPI)

-المحور الثالث : مؤشرات الحوكمة العمومية ودورها في تعزيز مكافحة الفساد في

الجزائر

21- د. حدادي جلال، د.بوصبوعة مصطفى: التعاون اللامركزي: آلية لحوكمة إدارة الجماعات الإقليمية الجزائرية

جامعة تيزي وزو – جامعة عنابة

يعتبر التعاون اللامركزي شكلا من أشكال التعاون الدولي، يضم كل علاقات الشراكة القائمة بموجب اتفاقية بين جماعة إقليمية وطنية أو أكثر وجماعة إقليمية أجنبية أو أكثر، بهدف تحقيق المصلحة المتبادلة في إطار صلاحيتهما المشتركة، والتي تتجلى خاصة في تبادل المعارف والخبرات لحوكمة إدارة هذه الجماعات بما يحسن نوع الخدمات العمومية المحلية والإطار المعيشي للمواطن. وهذه الدراسة جاءت لتبحث في طبيعة المساهمات التي يمكن لهذا التعاون أو لهذه الآلية تقديمها لصالح الجماعات الإقليمية الجزائرية، بالإضافة إلى تشخيص أهم التحديات التي تواجهها ومحاولة تبيان كيفية تجاوزها.

الكلمات المفتاحية: التعاون اللامركزي، الحوكمة، الجماعات الإقليمية، الخدمات العمومية، الجزائر.

22- د- مهدي فتاك: تطبيق البرامج في السياسات العامة

جامعة تيزي وزو

يتعلق موضوع هذه المداخلة باليات تنفيذ السياسات العامة والعراقيل الإدارية البيروقراطية التي قد تحد من فعالية السياسات العامة في تحقيق أهدافها، والتي من ضمنها عدم استيعاب مضمون السياسة العامة، او تأخر اصدار نصوصها التنفيذية، والميزانية العمومية المخصصة لها. كما سيتم التطرق لانعكاسات تلك العراقيل الناجمة عن ضعف مقومات الحوكمة العمومية في الواقع من خلال تقديم امثلة مقارنة خاصة بتنفيذ بعض البرامج الحكومية في دول متقدمة وأخرى ريعية او نامية لاستنباط مدى ارتباط رشادة تنفيذ البرامج الحكومية بطبيعة الأنظمة السياسية القائمة في الدول المعنية واليات تسييرها للشأن العام، ومن خلال ذلك تأثير اليات الحوكمة على رشادة وفعالية تنفيذ البرامج الحكومية

الكلمات المفتاحية: تنفيذ السياسات العامة- الحوكمة العمومية- الانفاق العام- الشفافية والمحاسبة

23- د. جرمولي مليكة: الاقتصاد الرقمي كآلية بديلة في الدول العربية الريعية لتحقيق الشفافية ومحاربة الفساد

جامعة جيجل

لقد كشفت أزمة فيروس الكوفيد وانهيار أسعار النفط لسنة 2019 عن هشاشة اقتصاديات الدول العربية خاصة الريعية منها، فضعفها ليس ناتجا عن مميزات اقتصاديات الدول العربية والتي جاءت الأزمتين لتزيد من حدتها وتكشف عن هشاشتها، كما أن واقع الإقتصاديات العربية يكشف عن تفشي الفساد الذي حرم الاقتصاد من الكثير من الموارد جراء انتشار مظاهره ووجود فئة مستفيدة من دائرة الحكم التي تتواجد فيها.

وسنركز في هذه الورقة البحثية عن خصائص الإقتصاديات العربية الريعية ووضعها مع أزمتي الكوفيد وانهيار أسعار النفط العالمية ونتائج الفساد الذي تسبب في الواقع في بقائها متخلفة وتابعة وكيف يمكن للاقتصاد الرقمي أن يكون حلا عبر خصائصه وتحقيقه للشفافية وقضائه على الفساد في أن يكون حلا لها.

وإشكاليتنا بذلك تتمحور حول : ما هي الأسباب الكامنة وراء ضعف اقتصاديات الدول العربية الريعية وإلى أي مدى يمكن للاقتصاد الرقمي أن يحارب الفساد ويحقق الشفافية بما يساهم في تطوير اقتصادياتها ؟

يرتبط مستوى اقتصاديات الدول العربية الريعية الضعيف بعدة أسباب وخاصة الفساد، ويوفر الاقتصاد الرقمي سبل لشفافية أكثر ومواجهة الفساد بما يخدم اقتصادياتها.

وسنتناول الموضوع من خلال النقاط التالية

المحور الأول: خصائص الاقتصاديات العربية الريعية وصدمة انهيار أسعار النفط وجائحة الكوفيد 19

المحور الثاني: انتشار الفساد في اقتصاديات الدول العربية الريعية وضرورة التوجه نحو الاقتصاد الرقمي

24-Dr.Founas Souhila : Le partenariat public-privé (PPP) en Algérie : vers une Adoption progressive du principe-

Université de Annaba

La situation économique actuelle de l'Algérie impose plusieurs défis à surmonter d'une manière collective, touchant l'ensemble des sphères de la société, acteurs publics et privés devraient faire preuve de précaution, de résilience, et de flexibilité pour s'adapter à la situation actuelles et trouver des solutions convenables.

Il s'agit là d'une étape importante en vue de faire participer les opérateurs économiques privés nationaux et étrangers dans le financement, la réalisation et l'exploitation de projet de haute importance pour l'économie nationale.

Néanmoins, l'absence d'un cadre juridique spécifiquement dédié aux partenariats publics-privés laisse perplexe les partenaires économiques notamment les investisseurs étrangers qui réclament plus de visibilité et de stabilité de l'arsenal juridique Algérien en matière de partenariat public –privé.

25- ط.د/هامل كوثر - د. مرابط ساعد: الحوكمة ودورها في تعزيز القدرات التنموية للقطاع العام (دراسة حالة الجزائر 2000-2022)

جامعة سطيف -1-

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور الحوكمة في تعزيز القدرات التنموية للقطاع العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، حيث تدعم المنظمات الدولية اليوم تبني الحكومات لتطبيق مبادئ الحوكمة في قطاعها العام من أجل تسريع عجلة التنمية ومحاربة الفقر والفساد.

فالعديد من دول العالم تعاني من عدة تجاوزات على مستواها الإداري الأمر الذي عرقل عملية التنمية في هذه الدول، كما هو الحال في الجزائر التي تعاني من مستويات متدنية في مؤشرات الحوكمة العالمية التي تعود الى عدة أسباب منها تلك التجاوزات الحاصلة في الممارسات الإدارية للقطاع العام. ولهذا أضحى ضروريا على الجزائر ان تنتهج أسلوب الحوكمة في قطاعها العام من أجل تحقيق مستويات متقدمة في التنمية. وهذا عبر تكريس مبادئ الحوكمة من خلال تطبيق مبدأ سيادة القانون، الاستثمار في المورد البشري، تقريب الإدارة أكثر من المواطنين، ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة، تفعيل دور المجتمع المدني بشكل أوسع، وأخيرا الحرص على تكريس مبدأ المساءلة

والشفافية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، القطاع العام، التنمية، المساءلة.

26- ط.د/منور موسى، د. بلعيدي فريد: حوكمة عقد الشراكة المينائية لتحقيق التنمية المستدامة

جامعة تلمسان

إن تزايد حجم المبادلات التجارية الدولية وتعقيداتها تطلب معه توفير جميع متطلبات المستثمرين من خلال تحسين الخدمات اللوجيستية كونها تلعب دورا فعالا في تعزيز الاتصال بين مختلف المناطق الإنتاجية والصناعية من خلال الاعتماد على بنية تحتية متينة قادرة على مواكبة التطور الحاصل في النقل البحري لهذا اتجهت جميع الدول الساحلية الى تكريس أسلوب الشراكة المينائية باعتباره من الأساليب الحديثة، لمشاركة القطاع الخاص، تمثل بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاصPPP ، إذ طبق هذا النوع من العقود لأول مرة تحت تسمية مبادرات التمويل الخاص PFI Private Finance Initiativeوكان هذا سنة 1992 بمبادرة من حكومة المحافظين في المملكة المتحدة وبلغ ذروته في ظل حكومة العمال سنة 1997، وهذا لتنفيذ مشاريع تحديث البنية الاساسية للموانئ البحرية.

وتسعى الجزائر كباقي الدول إلى تطوير موانئها بما يتلاءم مع المتطلبات العلمية والتقنية مع تبني منظومة لوجيستية متكاملة باعتبارها الدافع الرئيسي لجذب المشاريع الاستثمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، غير أن المشرع الجزائري لا يزال يضع جملة من القيود والشروط التي تعتبر متنافية مع دستور 2020 المكرس لحرية الاستثمار والمساواة بين المستثمر الوطني والأجنبي، وهذا بالرغم من استحداث القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار الذي اضحى مواكبا للوضع الاقتصادي الحالي، لهذا يجب اعداد بيئة تشريعية اقتصادية ملائمة تساهم في تفعيل مشاركة القطاع الخاص واستثماره في قطاع الموانئ البحرية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة ، شراكة مينائية ، تنمية مستدامة، عقد شراكة PPP.

27- د. سعدون نور الدين: تفويض المرفق العام كآلية لتخفيف الضغوط على الهيئات المحلية وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر

جامعة سطيف

نسلط الضوء خلال هذه الورقة البحثية على بعض الحلول الجديدة في تسيير المرفق العمومي في الجزائر تداركا لإخفاقات السابقة، حيث أنه و رغم المبادرات العديدة والمتكررة للسلطات العمومية و جهودها المعتبرة في سبيل تقديم خدمة عمومية مقبولة للمواطن المحلي ولعقود مضت، كانت دوما تصطدم بجدار البيروقراطية الذي يقف عائقا ومثبطا لكل الجهود المبذولة والمخططات الهادفة إلى تحسين الخدمة العمومية، غير أن الملفت للانتباه في هذا التماطل البيروقراطي أنه كان ال يعبر دوما عن شكل من أشكال الفساد المتعمد، بقدر ما كان يعبر عن شكل النظام السياسي وتركيبته الذي كان هو الأخر محصلة لفلسفة حكم مبنية على التراتبية والاقتصادي الموجه. ما استدعى تغيير طريقة التعاطي مع الأوضاع القائمة مواكبة لروح العصر التي فرضتها التحولات العميقة في حياة الأفراد وتطلعاتهم، خاصة بعد الانفتاح الرقمي على العالم، وما يلاحظ من السرعة والكفاءة في الآداء و الاستجابة الآنية للمتطلبات اليومية للأفراد عبر العالم، وتماشيا كذلك مع منحى الانفتاح السياسي والاقتصادي، حيث ظهرت المبادرة في شكل قوانين تنظم الخدمة العمومية وتخفف من قبضة الإدارة عليها، وتعطي السلطات المحلية فسحة لتخفيف الأعباء و الضغوط جراء كثرة المهام الموكلة لها، كما تساهم في تحسين جودة الحياة وتقلل من مستوى التذمر لدى المواطن المحلي، من خلال آلية تفويض المرفق العمومي وعقود الامتياز كبديل عملي تتنازل على أثره الهيئات العمومية عن مهمة الاشراف المباشر على بعض القطاعات الخدمية خاصة تلك التي لم

توفق الهيئات المحلية في تسييرها وشكلت ولحقب زمنية طويلة عبئا على كاهلها، فكانت هذه الخطة إحدى الحلول الواقعية الموكلة إلى مؤسسات خاصة وعامة بموجب عقد يبرم بين الطرفين تكون فيه للسلطات العمومية اليد العليا من حيث شروط العقد وإمكانية فسخه إذا اقتضت ضرورة المصلحة ذلك، تستهدف هذه الآلية رعاية مصالح المواطن المحلي وتقديم خدمات ذات نوعية وبأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن، كما تشكل بادرة للتخلص النهائي من هيمنة البيروقراطية على القطاع الخدمي وتعطي الفرصة للمتعاملين الاقتصاديين العمومين والخواص للدخول في منافسة أساسها كسب ثقة المواطن وتعزيز انتماءه للوسط الذي يعيش فيه.

الكلمات المفتاحية: الخدمة العمومية، البيروقراطية، التفويض، عقود الامتياز، الجزائر

28- أ.د كيم سمير: دور التنويع الإقتصادي في تكريس الحوكمة العمومية في الدول الريعية : تجربة الإمارات العربية المتحدة نموذجا

جامعة تبسة

تؤكد الدراسات الحديثة أن تكريس ممارسات الحوكمة العمومية يتطلب العديد من الأليات والسياسات ومنها تحسين جودة الخدمة العمومية، فتح مجال الحريات والتعددية، تكريس مبادئ المحاسبة والشفافية، إضافة إلى تحقيق التنوع الإقتصادي، حيث إتجهت العديد من الدول الريعية مؤخرا إلى العمل على سياسة التنوع الإقتصادي بهدف تكريس وتجسيد الحوكمة العمومية وتحسين فعالية الأداء الحكومي .

في هذا السياق تعد الإمارات العربية المتحدة من بين أبرز الدول المنتجة للنفط، ورغم ذلك فقد إستطاعت الحفاظ على معدلات نمو إقتصادي مستقرة في ظل الأزمات والتقلبات الإقتصادية والمالية العالمية، ويعود ذلك لإعتمادها على سياسات التنويع الإقتصادي، التي تمكنت من خلالها من تخفيف أثر الصدمات الخارجية على الإقتصاد الوطني.

في ضوء ما تقدم تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل العلاقة الإرتباطية والطردية بين تجسيد التنويع الإقتصادي وتكريس ممارسات الحوكمة العمومية في الدول الريعية بالتركيز التجربة الإماراتية في هذا المجال، عبر إستعراض أهم معالم إستراتيجية التنويع الإقتصادي، إضافة إلى رصد التحديات التي تعترض عملية التنويع الإقتصادي في دول الإمارات العربية المتحدة.

من أجل تحقيق هذا الهدف سيتم من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية: كيف تساهم سياسات التنويع الإقتصادي في الإمارات العربية المتحدة على تكريس ممارسات الحوكمة العمومية؟

لمعالجة هذه الإشكالية سيتم الإعتماد على المحاور التالية:

أولا: العلاقة الإرتباطية بين التنويع الإقتصادي والحوكمة العمومية

ثانيا: التجربة الإماراتية في مجال التنويع الإقتصادي كألية لتكريس الحوكمة العمومية

ثالثا: تقييم التجربة الإماراتية في مجال التنويع الإقتصادي وتجسيد ممارسات الحوكمة العمومية

29- د. سغيري وهيبة: الأساليب الابتكارية للديمقراطية التشاركية لترشيد الفعل العمومي

جامعة باتنة -1-

تتعلق نظرية الدولة الريعية بمجموعة من الأفكار المتمحورة حول الأسباب التي تجعل الدول التي تتمتع بثروات كبيرة من الموارد الطبيعية تبدو وكأنها تتبع مسارات تنمية اقتصادية وسياسية متشابهة، حيث أن الدول الريعية كانت تتميز بخصائص متشابهة جعلت من الصعب عليها أن تتحول إلى ديمقراطيات راسخة حسب المنظور الغربي للديمقراطية، وهذا ما جعل نظريات التحديث للديمقراطية تتعرض لانتقادات شديدة خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي لأن بعض الدول

الغنية بالموارد لم تكن تتطور بالطريقة التي تمليها هذه النظرية.

ومع التطور المتزايد للاستراتيجيات الاقتصادية وآليات التفاعل السياسي والاجتماعي بين الحكومات والمواطنين في مختلف الأنظمة السياسية؛ أصبح السعي وراء نموذج حكم ديمقراطي مبني على المشاركة 1 في صنع القرار هدفا عاما لهذه الدول في سياق العولمة المتقدمة، ولأن هناك اجماعا قويا بشكل نسبي بين الباحثين على أن الدول الريعية يجب أن تجري تعديلات اقتصادية هيكلية تضمن لها مواكبة التطورات المتزايدة، فقد شهدنا هذا من خلال توجه العديد من الدول إلى

الاصلاحات على مختلف المستويات(القانونية-الاجرائية- المؤسساتية).

وكان نتيجة التوجه نحو تبني اصلاحات تواكب التحولات العالمية؛ ظهور مفاهيم ومصطلحات ومقاربات مرتبطة بتوسيع دائرة المشاركة العامة من خلال إدماج فواعل جديدة في عملية صنع القرار، وكانت بعض المحاولات مرتكزة على استلهام الأساليب التسييرية من قطاعات أخرى خاصة القطاع الخاص ونلمس هذا في العديد من المقاربات مثل التسيير العمومي الجديد، بالاضافة إلى بروز الحكم الراشد بشكل قوي كنموذج تشاركي للتسيير والديمقراطية التشاركية كنموذج تشاركي

للحكم.

وتعتبر الديمقراطية التشاركية من أكثر المقاربات المثيرة للجدل، باعتبارها مقاربة تتعلق بالبعد السياسي بالدرجة الأولى، واسقاطها لترشيد الفعل العمومي وترقية الداء الحكومي على المستويات المحلية، خاصة على مستوى الادارات العمومية وفي مجال تقديم وتصميم الخدمات العمومية؛ يتطلب أساليب حديثة تتجاوز مجرد الحديث عن ادماج الفواعل المجتمعية أو اعادة توزيع الادوار؛ إلى أساليب تعتمد على الابتكار وخلق الفرص، وسنحاول في هذه الدراسة البحث في امكانية اعتبار

الديمقراطية التشاركية مجموعة من الممارسات المبتكرة لتصميم الاجراءات التشاركية الرامية الى ترشيد الاداء الحكومي، من خلال خلق الفرص وليس فقط اقتناصها.

30- د. دباغي سارة: الشفافية وسيادة القانون كدعامتين أساسيتين لتكريس الحوكمة العمومية في الدول الريعية

جامعة الجزائر -3-

تعرف الدّول الريعية بأنّها الدّول التي تعتمد في نفقاتها على عائداتها من صادراتها للمواد الأولية والتي أغلبها دول منتجة ومصّدرة للنفط والغاز، وهذا ما يجعلها تابعة لهذه المواد ويجعل أدائها الاقتصادي هشا مما يعّرضها للعديد من الأزمات، حيث تتسم الاقتصاديات الريعية بعدم الاستقرار والتقلب بين النمو و الركود، اذ تحقق طفرات و فائض في العائدات عند ارتفاع سعره، و تقع في مأزق عند انخفاضه مما يؤدي إلى أزمات اقتصادية و حتى الى أزمات سياسية ألّن أنظمتها الحاكمة في الأغلب غير منفتحة على ّ التنظيمات و الحركات المجتمعية و المشاركة السياسية فيها محدودة، مما يجعل كفة المحاسبة و التي تمثّل المجتمع المدني واهية و غير مؤثرة، و بالمقابل ترجح كفة فئة جديدة ظهرت تمثل العملاء و الموالين الطامعين في نيل جزء من العائدات التي يوزعها النظام وفق معايير خاصة و علاقات غير متكافئة العصبية التقليدية و العصبيات الحديثة الاجتماعية و السياسية تعرف بالزبونية ، و التي تصبح مع مرور الوقت مصدرا من مصادر مشروعية النظام، لكنّها تعّد من أبرز صور الفساد الذي يش ّكل تحّديا كبيرا من التحّديات التي تواجهها الدّول و خصوصا الدّول النامية الرّيعية، ومن هنا لمواجهة هذه الأزمات ومكافحة الفساد عليها تبني طرق حديثة للتسيير العمومي من خلال إرساء مبادئ الحوكمة العمومية .

يعدّ كل من الحوكمة العمومية والتسيير العمومي الجديد مفهومان مقترنان ولا ينفصلان وضروريان لمواجهة الأزمات)حسب برامج التعديل الهيكلي للبنك الدّولي(، ومن أجل تحقيق الكفاءة والفعّالية والمساءلة وهذا ما يؤدي إلى ترقية الأداء الحكومي وتطوير المؤسسات العمومية، ومن هنا جاءت اشكاليتنا التي نبحث فيها: فيما تكمن ميكانيزمات تكريس الحوكمة العمومية في الدّول الريعية من خلال تطبيق مبدأي سيادة القانون والشفافية؟

:وسوف نتناول الموضوع من خلال المحاور التالية

1-واقع وخصائص الدّول الريعية وظاهرة الفساد .

2-مبادئ الحوكمة العمومية وأهميتها

-3 ميكانيزمات تكريس الشفافية وسيادة القانون ونجاح دول ريعية كّرستها في تحقيق التنمية -النرويج وبوتسوانا

31- د. زغادي فاتح: التنمية المحلية في الجزائر في ظل الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص

جامعة باتنة -1-

تهدف هده الورقة البحثية الى اعطاء نظرة شاملة عن التنمية المحلية ومدى تحقيقها بالجزائر في ظل الشراكة بين الادارة المحلية, المجتمع المدني والقطاع الخاص, نظرا لما حظي به مفهوم الشراكة من اهتمام في الخطاب التنموي والسياسي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة, وقد أردنا من خلال هذا تسليط الضوء على مدى مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في احداث التنمية المحلية في ظل مفهوم الشراكة التي تهدف الى توجيه جهود المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية خدمة التنمية المحلية وصولا الى تنمية شاملة, حيث أثبت الواقع أن التطبيق الجيد والفعال لمفهوم الشراكة يؤدي الى تحقيق تنمية محلية متكاملة.

الكلمات المفتاحية: الادارة المحلية – التنمية المحلية – القطاع الخاص – المجتمع المدني - الشراكة.